القانون رقم 2021-09 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2021 المحدد للنظام الخاص لأفراد الأمن المدني

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: يشكل أفراد الأمن المدني سلكا من القوات الأمنية يتبع مباشرة لسلطة الوزير المكلف بالأمن المدني. يخضع سلك الأمن المدني لنفس قواعد التكفل والرقابة التي تخضع لها الأسلاك الأمنية الأخرى. يرأس قطاع الأمن المدني ضابط سام يحمل لقب قائد السلك ويتم تعيينه بمرسوم من رئيس الجمهورية. ويساعده قائد مساعد للسلك يتم تعيينه بنفس الشروط.

المادة 2: نظرا للطبيعة الخاصة لمهامهم ومسؤولياتهم الاستثنائية، يخضع أفراد الأمن المدني لهذا القانون.

الفصل الثاني: المهام

المادة 3: أفراد سلك الأمن المدني مسؤولون، في وقت السلم كما في زمن الحرب، عن حماية الأفراد والممتلكات. يقومون بتنفيذ وتنسيق النجدة بالتشاور مع المسؤولين المعنيين في القطاعات الأخرى في حالة حدوث كوارث كبيرة، كما يقومون بالتخطيط وتقديم النجدة ضد الحرائق وحرائق الغابات والكوارث التي تهدد السلامة العامة.

لهذا الغرض، يكلفون ب:

- تنظيم وتنسيق وتقييم، إجراءات الوقاية من المخاطر والإغاثة في حالات الكوارث، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- المشاركة في وضع وتنفيذ خطط النجدة والحماية والسهر على ضمان حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة في حالة الحوادث والكوارث بالاشتراك مع المصالح الأخرى المعنية؛
- إعلام وتوعية الجمهور حول دوره في مجال الأمن المدني؛
- المشاركة في الأعمال لصالح السلام والمساعدة الإنسانية؛
- تكوين العمال والموظفين المسؤولين عن أمن المؤسسات العامة والخاصة في مجال مكافحة مخاطر الحرائق والذعر؛
- تنفيذ وتنسيق النجدة في حالة حدوث أزمة أو كارثة كبرى؛
- المشاركة في بعثات حفظ السلام.

المادة 4: يكلف أفراد الأمن المدني، على امتداد التراب الوطني، بمتابعة ورقابة إجراءات الوقاية والسلامة من كافة المخاطر التي تهدد حياة الأشخاص والممتلكات في البنايات الشاهقة والمؤسسات المستقبلية للجمهور والمؤسسات الصناعية والتجارية.

ستحدد بمرسوم تلك الإجراءات والعقوبات المترتبة على مخالفتها والتي تتراوح فيما بين الغرامة والسجن أوهما معا.

الفصل الثالث: الالتزامات والحقوق

- المادة 5:** يُلزم أفراد الأمن المدني بما يلي:
- تقديم العون والمساعدة لأي شخص في حالة خطر. وتستمر هذه الالتزامات حتى بعد انتهاء ساعات الخدمة؛
 - الطاعة للأوامر وفقاً للقانون مع مراعاة النظم المسيرة للقطاع؛
 - احترام ضوابط السري المهني.
 - المحافظة على معدات ومرافق الدولة الموضوعة تحت تصرفهم؛
 - تقديم النجدة بصورة مستمرة، ليلا ونهارا وخارج أوقات العمل؛
 - عدم استغلال السلطة الممنوحة لهم لخدمة مصالحهم الشخصية.

يؤدي أفراد الأمن المدني عند استلام مهامهم، اليمين أمام المحكمة المختصة. نص اليمين على النحو التالي: "أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بتأدية مهامي على الوجه الأكمل، وأن أقدم الإسعافات، والمساعدة والدعم إلى كل شخص يوجد في حالة خطر أو نكبة بدون تمييز". يتم تسجيل القسم بدون رسوم لدى كاتب الضبط في المحكمة المختصة.

المادة 6: أفراد الأمن المدني في خدمة الجمهور. وبالتالي، يجب عليهم:

- التحلي بصفات اللباقة،
- الاحترام المطلق للأشخاص مهما كانت جنسيتهم، أو أصولهم، أو وضعيتهم الاجتماعية، أو قناعاتهم،
- التحلي في مواجهة الجمهور، أثناء اللحظات الحرجة، بالهدوء ورباطة الجأش.

المادة 7: يلزم أفراد الأمن المدني بالامتناع عن أي عمل أو تصريح من شأنه أن ينال من سمعة السلك أو يخل بالنظام العام. يلزمون بحفظ السر المهني وواجب التحفظ في جميع الأمور المتعلقة بالوقائع والمعلومات التي يطلعون عليها خلال ممارستهم لوظائفهم.

المادة 8: يحظر حق الإضراب على أفراد الأمن المدني بسبب الطابع الخاص لمهامهم.

المادة 9: يحظر على أفراد الأمن المدني الانضمام إلى أي تجمع سياسي أو نقابي.

ومع ذلك، يمكنهم تكوين جمعية للحفاظ على مصالحهم المعنوية والمادية.

المادة 10: بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للمخاطر الدائمة والإكراهات الاستثنائية المرتبطة بمزاولة مهمتهم، فإن أفراد الأمن المدني يخضعون لنفس الالتزامات والحقوق، سواء كانوا يزاولون الوظيفة لدى مصالح التدخل، أو لدى المصالح الفنية أو الإدارية.

المادة 11: كل فرد من الأمن المدني، أثناء مزاولته لمهامه:

- له حق الطاعة من مرؤوسيه؛
- يتحمل المسؤولية الكاملة عن الأوامر الصادرة وتنفيذها؛
- عليه احترام حقوق المرؤوسين وإبلاغهم بقدر ما تسمح به الظروف؛
- يسعى جاهدا لتنمية الشعور بالمسؤولية لدى المرؤوس وروح العمل المشترك؛
- يسهر على التدريب المهني والأخلاقي لمرؤوسيه ويشارك فيه.

المادة 12: يجب على المرؤوس في جميع الأحوال، تنفيذ الأوامر التي يتلقاها بأمانة. وهو مسؤول عن تنفيذها.

يجب على المرؤوس الإبلاغ عن تنفيذ مهمته.

كل خرق لهذه القاعدة الأساسية، من طبيعته أن يلحق ضرارا كبيرا بالسلك، يستحق صاحبه العقوبة.

المادة 13: يحظر استخدام وسائل التدخل لأغراض شخصية.

المادة 14: يلزم أفراد الأمن المدني بارتداء الزي الرسمي ومتعلقات رتبهم.

يتطلب ارتداء هذا الزي الرسمي، الالتزام الصارم بمواصفاته التنظيمية والكاملة. لا يسمح بارتدائه خارج أوقات العمل.

يمكن لسلطة التعيين الإغفاء من الالتزام العام بارتداء الزي الرسمي.

المادة 15: تُلزم الدولة بحماية أي فرد من الأمن المدني فيما يتعلق بالإدانات المدنية والمتابعات التي يتعرض لها، بسبب خطأ تم أثناء أو بمناسبة مزاولته لمهامه.

كما تُلزم الدولة بحماية أفراد الأمن المدني ضد كل أنواع الاعتداءات والإهانات والتشهير التي قد يتعرضون لها خلال أداء وظائفهم أو مزاولتهم لمهامهم.

الفصل الرابع: التأديب

المادة 16: يتعرض أي فرد من الأمن المدني لعقوبة تأديبية في حالة التقصير بواجباته المهنية وذلك دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في القانون.

يحدد مرسوم إجراءات النظام التأديبي المطبق على أفراد الأمن المدني.

المادة 17: ينشأ مجلس تأديبي تحدد تشكيلته وطرق سير عمله بموجب مرسوم.

المادة 18: يمكن لأفراد الأمن المدني الذين أصيبوا بجروح خطيرة أو تميزوا بشكل خاص بفعل شجاع يعرض حياتهم للخطر أن يستفيدوا من مكافآت وتحفيزات خاصة.

تحدد طبيعة وطرق منح هذه المكافآت والتحفيزات بمرسوم.

الفصل الخامس: المسار الوظيفي

القسم الأول: التنظيم الوظيفي

المادة 19: ينتظم أفراد الأمن المدني في إطارين رئيسيين:

- الإطار العام لأفراد الأمن المدني
- إطار طب طوارئ الأمن المدني

المادة 20: يتكون الإطار العام لأفراد الأمن المدني من الأسلاك التالية:

1 - سلك ضباط الأمن المدني ويتكون من الدرجات التالية:

- عميد
- عقيد
- مقدم
- رائد
- نقيب
- ملازم أول
- ملازم

2- سلك ضباط الصف في الأمن المدني ويتكون من الدرجات التالية:

- مساعد أول
- مساعد
- رقيب أول
- رقيب

3- سلك وكلاء الأمن المدني ويتكون من الدرجات التالية:

- عريف
- وكيل درجة أولى
- وكيل درجة ثانية

المادة 21: يتكون إطار طب طوارئ الأمن المدني من سلكين:

1 - سلك ضباط طب الطوارئ بالأمن المدني ويتضمن الرتب التالية:

- طيب عميد
 - طيب عقيد
 - طيب مقدم
 - طيب رائد
 - طيب نقيب
 - طيب ملازم أول
- 2- سلك ضباط صف طب الطوارئ للأمن المدني، ويتضمن الرتب التالية:

- مساعد أول
- مساعد
- رقيب أول
- رقيب

ويحدد تنظيم هذه الأسلاك بمرسوم.

المادة 22: سيحدد بمرسوم طرق اكتتاب وتقدم أفراد إطار طب طوارئ الأمن المدني وشروط انتقال أفراد الأمن المدني (الضباط وضباط الصف) من الإطار العام إلى إطار طب طوارئ.

المادة 23: يتم ولوج الإطار العام وإطار طب الطوارئ لأفراد الأمن المدني عن طريق مسابقة مباشرة أو مهنية مفتوحة أمام المواطنين الموريتانيين الذين تتوفر فيهم شروط السن والشهادة والأقدمية المطلوبة.

يحدد مرسوم شروط الولوج وطرق القبول والتكوين والتدريب التطبيقي والترسيم في مختلف أسلاك الأمن المدني.

المادة 24: تتبع حصرياً لسلطة الوزير المكلف بالأمن المدني، كل الإجراءات المتعلقة بالاكتتاب والتعيين والترسيم والتحويل والتنقيط والتقدمات والتأديب والوضعيات وإنهاء الخدمة.

القسم الثاني: الترسيم والتقدم وإعادة التصنيف

المادة 25: يتم تعيين الناجحين في مسابقة الاكتتاب، تلاميذ في فئتهم ويخضعون لتكوين مهني محدد مدته اثني عشر (12) شهراً، منها ثلاثة (03) أشهر تدريب عسكري. ويخضعون، في نهاية هذا التدريب، لامتحان للتخرج. ويتم استبعاد التلاميذ الذين لم ينجحوا في التدريب العسكري من الأعداد المكتتبة.

يتم تعيين وترسيم أفراد الأمن المدني بعد نهاية تدريبهم في الدرجة والرتبة المقابلة للمستوى الأول من الدخول في السلك. يُعفى من التدريب العسكري، أفراد الأمن المدني الذين يتم قبولهم من خلال مسابقة مهنية، ويتم تعيينهم وترسيمهم، في نهاية تدريبهم المهني، في سلم يساوي أو أعلى مباشرة من سلمهم الأصلي.

المادة 26: يتم تقييم أفراد الأمن المدني كل سنة، على أن تعكس العلامة، خارج أي اعتبار آخر، العمل والسلوك خلال السنة المعنية. وتحدد تلك العلامة الحق في التسجيل على لائحة التقدمات.

المادة 27: تنشأ هيئة يعهد إليها بهذه مهمة تكوين وتحسين قدرات أفراد الأمن المدني. سيحدد بمرسوم تنظيم وعمل هذه الهيئة.

الفصل السادس: الإجازات ورخص التغيب

المادة 28: يحق لأفراد الأمن المدني من الإطار العام وإطار طب الطوارئ تحت الخدمة الحصول على إجازات، وهي عبارة عن فترات انقطاع عن الخدمة مماثلة لأداء الخدمة. وتتوزع على النحو التالي:

- إجازة سنوية
- إجازة المرض
- إجازة طويلة المدة
- إجازة الأمومة
- الرخص الخاصة بالغياب

سيحدد مرسوم شروط الحصول على مختلف هذه الإجازات.
المادة 29: على أفراد الأمن المدني الراغبين في السفر إلى الخارج أثناء إجازتهم أو إذن تغيب خاص، التقدم بطلب إلى الوزير المكلف بالأمن المدني، والحصول على الإذن.

الفصل السابع: الوضعيات

المادة 30: يكون أفراد الأمن المدني في إحدى الوضعيات التالية:

- الخدمة
 - الإعارة
 - خارج الإطار
 - الاستيداع
 - الصرف من الخدمة
- سيحدد مرسوم الشروط التطبيقية لهذه الوضعيات.

الفصل الثامن: إنهاء الخدمة

المادة 31: ينتج إنهاء الخدمة لأفراد الأمن المدني، الذي يترتب عليه الشطب وفقد صفة فرد الأمن المدني عن:

- الاستقالة المقبولة
- الفصل
- التقاعد
- الوفاة
- فقدان الجنسية الموريتانية
- أي حكم قضائي سالب للحرية
- فقدان الحقوق المدنية.

سيحدد مرسوم شروط ومختلف إجراءات تطبيق هذه المادة.

المادة 32: يشطب على أفراد الأمن المدني ويحالون إلى التقاعد عند بلوغهم الحد العمري:

— للضباط: 63 سنة؛

— لضباط الصف: 60 سنة؛

— للوكلاء: 57 سنة.

يستفيد أفراد الأمن المدني المفصولون بسبب العجز البدني من أحكام نظام المعاش. عندما يكون العجز البدني نتيجة لإصابات أو أمراض متعاقبة أو تفاقمت أثناء الخدمة أو عن طريق القيام بعمل من أعمال التفاني، فإنه يترتب على ذلك الحق في الحصول على معاش العجز.

الفصل التاسع: الحقوق الخاصة والحقوق الاجتماعية

المادة 33: يتقاضى أفراد الأمن المدني أجرًا شهريًا وفق الشروط المحددة في التشريعات والنظم المعمول بها.

ومع ذلك، ونظرًا للطبيعة الخاصة للخدمة المطلوبة والقيود التي يخضع لها هؤلاء، فإنهم يستفيدون من بعض المزايا والعلاوات التي تحدد طبيعتها ومبلغها بمرسوم.

المادة 34: يماثل نظام الخدمات العائلية نظام العلاوات العائلية المطبق على الموظفين والوكلاء العقوديين للدولة.

المادة 35: لا يحق لأي فرد من الأمن المدني تغيب عن عمله دون إذن، الحصول على أجر خلال فترة الغياب.

ينطبق نفس الحكم على الضباط وضباط الصف والوكلاء الذين يتجاوزون المدد المحددة لمهامهم أو إجازاتهم أو غيابهم المأذون به.

كما يستفيد أفراد الأمن المدني من تعويض خدمة أي يوم عمل خلال أيام عطلمهم.

المادة 36: يحق منح تعويض مالي لأفراد الأمن المدني الذين تعرضوا لحادث أثناء ممارستهم لواجباتهم أو أثناء أدائها.

تحدد حقوق التعويض على أساس الملف الطبي أو أي خبرة أخرى وفق النصوص المعمول بها.

المادة 37: يمنح الدفاع عن أفراد الأمن المدني في حال نزاع أمام المحاكم بعد دعوى خطأ منسوب إلى ممارسة الخدمة. تتحمل ميزانية الدولة التكاليف الناتجة عن المتابعة. يقرر الوزير المكلف بالأمن المدني والوزير المكلف بالمالية هذه الحالة بناء على اقتراح قائد السلك.

المادة 38: عند وفاة أحد أفراد الأمن المدني أثناء تأدية واجباته، تتحمل ميزانية الدولة تكاليف الجنازة الفعلية وتكاليف نقل الجثمان إلى المدفن الذي تطلبه أسرة المعني.

المادة 39: يحق لكل ضابط أو ضابط صف أو وكيل، خرج من قطاع الأمن المدني لأسباب غير الفصل بموجب إجراء تأديبي طبقاً للمادة 16 من هذا القانون، أن يطلب الحصول على شهادة حسن السيرة والسلوك إذا كان قد خدم لمدة لا تقل عن عشر سنوات وكانت طريقة خدمته مرضية.

المادة 40: تقدم الاستشارات والفحوص والرعاية الطبية المتنوعة لأفراد الأمن المدني ولأزواجهم وأولادهم القصر، في المصالح الصحية للدولة أو الهيكل الصحي الخاص بالأمن المدني.

المادة 41: يماثل نظام معاش أفراد الأمن المدني نظام المعاش المطبق على موظفي الدولة.

الفصل العاشر: أحكام خاصة وختامية

المادة 42: يتولى الوزير المكلف بالأمن المدني مسؤولية تطبيق هذا القانون. ولهذه الغاية، يساعده في ذلك مجلس أعلى لأفراد الأمن المدني يكون مختصاً في جميع المسائل المبدئية المتعلقة بالأمن المدني. يتم استشارته على وجه الخصوص في جميع المسائل المتعلقة بتطبيق هذا النظام الخاص، وأي قاعدة جديدة يتم سنها، وأي تعديل للقواعد القائمة، ويمكنه بمبادرة منه تقديم مقترحات إلى الوزير بهدف تنظيم الأداء وسير العمل المحكم والفعال للنجدة. تحدد صلاحيات هذا المجلس وتشكيلته وتنظيمه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

المادة 43: تشكل لجنة إدارية متساوية التمثيل لكل سلك من أسلاك الأمن المدني تجتمع في تشكيلة للتقدم أو تشكيلة للتأديب.

– في تشكيلة التقدم تأخذ اللجان الإدارية المتساوية التمثيل اسم لجان التقدم.

– في تشكيلة التأديب، تأخذ اسم مجالس التأديب.

المادة 44: تحدد صلاحيات وتنظيم وإجراءات عمل وتشكيلة اللجان الإدارية متساوية التمثيل بمرسوم في مجلس الوزراء.

الفصل الحادي عشر: أحكام انتقالية

المادة 45: من أجل التشكيل الأولي لأسلاك الأمن المدني الجديدة، سيعاد تصنيف الموظفين المرسمين في أسلاك المفتشين الرئيسيين والضباط والمفتشين والضباط والمراقبين والضباط وأصحاب الرتب ووكلاء الحماية المدنية الخاضعين للمرسوم رقم 2019-029 بتاريخ 11 فبراير 2019 المطبق للقانون رقم 2009.024 بتاريخ 07 إبريل 2009 المتضمن النظام الخاص لموظفي الحماية المدنية، في مختلف أسلاك الأمن المدني بنفس المستوى والدرجة والرتبة.

المادة 46: إعادة تصنيف موظفي الأمن المدني في الأسلاك الجديدة المنصوص عليه في هذا القانون بأخذ في الاعتبار الحقوق المكتسبة.

المادة 47: تظل ترتيبات المرسوم رقم 2019.029 الصادر بتاريخ 11 فبراير 2009 المطبق للقانون رقم 2009-024 الصادر بتاريخ 07 إبريل 2009 المتضمن النظام الخاص لموظفي الحماية المدنية سارية المفعول إلى حين نشر النصوص المطبقة لهذا القانون.

المادة 48: تطبق أحكام هذا القانون عند الحاجة بموجب نصوص تنظيمية.

المادة 49: تلغى كافة الأحكام والنصوص السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة القانون رقم 2009-024 بتاريخ 07 أبريل 2009 المتعلق بالنظام الخاص لعمال الحماية المدنية.

المادة 50: تنفيذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.